جامعة سوهاج

كلية التربية

مجلة شباب الباحثين

نحو بناء معايير للسياسة التعليمية في ضوء التأصيل الفلسفي والفكري لها

(بحث مشتق من رسالة علمية تخصص أصول التربية)

إعداد

أ.د/ مصطفى محمد رجب

أستاذ أصول التربية المتفرغ- والعميد الأسبق لكلية التربية-جامعة سوهاج

د/ رجب صديق سلطان

أستاذ أصول التربية المتفرغ

كلية التربية- جامعة سوهاج

أ / محمد فتحي السيد إبراهيم

باحث دكتوراه – قسم أصول التربية

تاريخ الاستلام: ١ سبتمبر ٢٠٢١ - تاريخ القبول: ١٢ سبتمبر ٢٠٢١

DOI :10.21608/JYSE.2021. 188040

ملخص :

هدف البحث إلى الوقوف على التأصيل الفلسفي والفكري للسياسة التعليمية، واستخدم البحث المنهج الوصفي، وتناول البحث محورين، المحور الأول: التأصيل الفلسفي للسياسة التعليمية، والمحور الثاني: التأصيل الفكري للسياسة التعليمية، وتوصل البحث إلى جملة من النتائج أهمها: تعبر فلسفة التعليم في أي مجتمع مهما اختلفت توجهاته عن الرؤية الفكرية والنظرة الشاملة المتكاملة التي تستند إليها الأهداف العامة التي توجه النظام التعليمي أو النشاط التربوي كله. بناء النظام التعليمي لأي بلد يأخذ في اعتباره مجموعة من العوامل: الطبيعة البشرية، طبيعة المجتمع، التقاليد التربوية السائدة في هذا المجتمع. إن أحد أهم أهداف التربية أن تشرع في بناء البشر دون أن تستهدي بفلسفة تربوية مصاغة ديمقراطياً ومقبولة شعبيًا. تنحصر أهمية السياسة التعليمية في اهتمام الدولة بمواردها البشرية والطرق المثلى لتنميتها، إيماناً منها بأن المكون البشري هو الأساس في أي عملية تنموية. للسياسة التعليمية مجموعة من الخصائص منها: الموضوعية، التطورية، التحديد والوضوح، الشمولية. تقوم السياسة التعليمية على مجموعة من المبادئ منها :تكافؤ الفرص التعليمية، تنمية السلوك الديموقراطي، إعلاء مبادئ حقوق الإنسان، تنمية العقلية العلمية، تعزيز الهوية الثقافية، تنمية الوازع الديني والأخلاقي. للسياسة التعليمية مجموعة من الوظائف أهمها: تشكل إطاراً مرجعياً وأيديولوجياً يوجه النظام التعليمي، وتأتي كتعبير عن مجموعة الرؤى والطموحات الاجتماعية من التعليم، تحدد صلة التعليم بالثقافات والحضارات المعاصرة، تحدد مصادر ومواصفات الموارد المادية والبشرية.

الكلمات المفتاحية: السياسة – التعليمية – التأصيل – الفلسفي – التأصيل – الفكري.

summary

The aim of the research is to stand on the philosophical and Intellectual rooting of educational policy, and the research used the descriptive approach, and the research dealt with two axes, the first axis: the philosophical rooting of educational policy, and the second axis: the Intellectual rooting of educational policy, and the research reached a number of results, the most important of which: the philosophy of education crosses in any society no matter how different his orientations are from the intellectual vision and the comprehensive integrated view on which the general goals that guide the educational system or the educational activity as a whole are based. Building the educational system for any country takes into account a set of factors: human nature, the nature of society, and the educational traditions prevailing in this society. One of the most important goals of education is to start building human beings without being guided by a democratically formulated and popularly accepted educational philosophy. The importance of educational policy is limited to the state's interest in its human resources and the best ways to develop them, believing that the human component is the basis for any development process. The educational policy has a set of characteristics, including: objectivity, evolutionary, specificity and clarity, comprehensiveness. The educational policy is based on a set of principles, including: equal educational opportunities, development of democratic behavior, upholding the principles of human rights, developing the scientific mentality, strengthening cultural identity, and developing religious and moral scruples. The educational policy has a set of functions, the most important of which are: It constitutes a reference and ideological framework that guides the educational system, and it comes as an expression of a set of social visions and aspirations of education, it determines the link of education with contemporary cultures and civilizations, it defines the sources and specifications of material and human resources.

Keywords: educational- policy- philosophical- rooting- Intellectual- rooting.

مقدمة:

لكل نظام تعليمي فلسفته التي تهدف إلى بناء الشخصية من كافة الجوانب المعرفية والمهارية والوجدانية بما يحقق الشمولية والتكاملية في بناء الإنسان، سعيا منها في أن يحقق التعليم هذه الغاية السامية التي وجد من أجلها، وهو المساهمة في إعداد جيل قادر على تخطي مصاعب الحياة وبناء مستقبله، ومن ثم تطوير وتنمية المجتمع الذي يعيش فيه.

إن فلسفة التعليم تعمل على دراسة النظام التعليمي من كافة جوانبة ومشكلاته، فموضوعها الرئيسي هو التعليم، والبحث في كيفية تطويره لمقابلة التغيرات المتسارعة من جراء العولمة.(نيل نودنغز، ١٩٩٥، ص ١)

ولايمكن تحقيق فلسفة التعليم إلا بوجود سياسة تعليمية؛ فالسياسة التعليمية قيادة لحاضر التعليم وتشكيل لمستقبله، تضبط إيقاعه، وتتحكم في كل صغيرة وكبيرة تتعلق به، وتقود عمليات الإصلاح والتجديد في كل جوانبه. كما أن السياسة تضمن توحد الفهم والتصرف، وتفرض نوعًا من السلوك والاتساق في كل جوانب العملية التعليمية وإدارتها، وتجعل من عملية اتخاذ القرارات أمرًا سهلاً، لأنها تحدد ما يجب عمله، وتوفر المعايير اللازمة لمتابعة الأداء التربوي والرقابة عليه، وتقدم إطارًا للمحاسبية لمن يخرج عن حدودها، وتعطي الأداء داخل المؤسسة التربوية شكلاً نظاميًا، وتنأى به عن الطابع الشخصي والعشوائي، وتقلل من حيرة العاملين عند مواجهة المواقف، وترشدهم وتقلل من عدم تأكدهم، وتقلل من فرص التخمين والاجتهاد الشخصي في تصرفاتهم .(هاني محمود بني مصطفى، ٢٠٠٧، ص ٢٥٠-٢٥١)

كما أن السياسة التعليمية هي المسيرة للنظام التعليمي بتناولها للمبادئ الحاكمة للعملية التعليمية؛ تكافؤ الفرص التعليمية، تنمية السلوك الديمقراطي، إعلان مبادئ حقوق الإنسان، تنمية العقلية العلمية، تعزيز الهوية الثقافية، تنمية الوازع الديني والأخلاقي، عبر آليات حاكمة لصنع تلك المبادئ أهمها: تحديد المشكلة موضوع السياسة، طرح بدائل السياسة التعليمية، صياغة ورسم السياسة التعليمية، تبني وإقرار وتشريع السياسة التعليمية، تنفيذ السياسة التعليمية، المتابعة والتغذية الراجعة للسياسة التعليمية.(حسين مجبل الرشيدي وحجاج مبارك العجمي وعبدالله سالم العازمي، ٢٠١٢، ص٥٩٩) لتواكب باستمرار التطور والتغير، ومن ثم لا بد من إحداث تعديل وتغيير باستمرار بالسياسة التعليمية باعتباره ضرورة من ضرورات التقدم والحداثة ومواجهة العولمة وسلبياتها، و هذا لن يتأتى إلا من خلال رؤية

شاملة للتربية وفلسفتها نحو التعليم، تلك الرؤية النقدية التي يقدمها رواد الفكر النقدي (طه حسين ، وحامد عمار، وسعيد إسماعيل على، وهنري جيرو) وغيرهم من رواد الفكر النقدي الحديث، والتي تهتم بالتحليل والتفسير في ضوء الواقع المعاش، والبحث عن الايجابيات والسلبيات والتعامل معها بواقعية في ضوء الامكانات والموارد المتاحة، والإفادة منها لمواجهة المشكلات العديدة بالنظام التعليمي المصري، من هنا يأتي هذا البحث كخطوة رئيسة للتأصيل الفلسفي والفكري للسياسة التعليمية.

مشكلة البحث:

تقوم السياسة التعليمية على مجموعة من المعايير والمبادئ الحاكمة لها؛ تكافؤ الفرص التعليمية، تنمية السلوك الديمقراطي، إعلان مبادئ حقوق الإنسان، تنمية العقلية العلمية، تعزيز الهوية الثقافية، تنمية الوازع الديني والأخلاقي، والتي لم ترتق إلى درجة عالية من الكفاءة لتعزز النظام التعليمي القائم.

فقد أشارت نتائج عديد من الدراسات إلى وجود مشكلات متعددة ومتنوعة في النظام التعليمي المصري ومنها: مشكلات تتعلق بغياب مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ومنها: ما يتعلق بالطلاب، الغياب والتسرب الدراسي (جمال أحمد السيسي، ٢٠١١، ص ٥٩٢)، وتفشي ظاهرة الدروس الخصوصية (محمد إبراهيم مجاهد،، ٢٠٠٢، ص ٣٩٩)، وإقبال الطلاب على الشعبة الأدبية وعزوفهم عن الالتحاق بالشعبة العلمية (محمود مصطفى الشال، ٢٠٠٤، ص١٩٣)، وافتقار بعض المدارس إلى تكنولوجيا فائقة الجودة، وورش ومعامل وأبنية وتجهيزات وذلك لقلة الاعتمادات المالية للعملية التعليمية بالمدرسة (محمد خيري محمود،٢٠٠٥، ص ٣٣٧).ومنها ما يتعلق بتنمية السلوك الديمقراطي كمركزية النظام التعليمي الذي يؤدي إلى عدم وجود نوع من الإدارة الذاتية للمدرسة وانخفاض درجة الاستقلالية بالقدر الذي يتيح لها الحرية في اتخاذ كافة القرارات ،والاستئثار والاستحواذ والانفراد بالسلطة (جمال محمد أبو الوفا ،سلامة عبد العظيم حسين ،طارق أبو العطا محمود ، ٢٠١٠، ص ٢١٤)، ومنها ما يتعلق بإعلان مبادئ حقوق الإنسان، كإغفال الأساليب التربوية التي تهدف إلى تنمية المهارات والاتجاهات والميول والقيم التي تساعد على تكوين شخصية الطلاب وتعرفه بحقوقه وواجباته، ويضاف إلى ذلك انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية بين طلاب التعليم الثانوي العام بصفة خاصة (فيليب اسكاروس منقريوس، ٢٠٠٥، ص ٢٠٨)، وعدم قدرة المعلمين على التحسين والتطوير الذي يغلب عليه المصالح

الشخصية، والتهاون من جانب الإدارة مع الموظفين والمعلمين ضعاف الكفاءة والأداء (سعيد إسماعيل علي، ١٩٨٩، ص ٢١-٢٨).ويسعى البحث الحالي إلى التأصيل الفلسفي والفكري للسياسة التعليمية، ويمكن عرض مشكلة البحث في الأسئلة التالية:

١. **ما الأسس الفلسفية للسياسة التعليمية؟**
٢. **ما الأسس الفكرية للسياسة التعليمية ؟**
٣. **ما أهم المعايير التي تلتزم بها السياسة التعليمية والمستنتجة من التأصيل الفلسفي والفكري لها؟**

هـدف البحـث:

هدف البحث الحالي إلى الوقوف على التأصيل الفلسفي والفكري للسياسة التعليمية.

أهميـة البحـث:

يكتسب هذا البحث أهميته في الاعتبارات النظرية والتطبيقية التالية:

١. **إلقاء الضوء على الأسس الفلسفية للسياسة التعليمية.**
٢. **إلقاء الضوء على الأسس الفكرية للسياسة التعليمية.**
٣. **الوقوف على معايير ومبادئ السياسة التعليمية، وكيفية الاستفادة منها في تطوير التعليم.**
٤. **يستفيد من هذا البحث القائم على أمر السياسة التعليمية بمصر، وهي وزارة التربية والتعليم.**

حـدود البحـث:

الحد الموضوعي للبحث: تتحدد البحث الحالي بالمحددات البحثية الآتية: تأصيل فلسفي وفكري للسياسة التعليمية.

منهـج البحـث:

استخدم البحث المنهج الوصفي : لملاءمته لطبيعة البحث والذي يهدف إلى وصف ما هو كائن. ويحلله إلى عناصره ومن ثم يعطى تفسيرات للظاهرة محل الدراسة. كما يهتم بتحديد الظروف والعلاقات التي توجد بين الوقائع ولا يقتصر البحث الوصفي على جمع البيانات وتبويبها وإنما يمتد على ما هو أبعد من ذلك لأنه يتضمن قدراً من التفسير والمقارنة.(جابر عبد الحميد جابر، أحمد خيري كاظم، ١٩٩٦، ص ١٣٤).

مصطلحات البحث:

١- السياسة التعليمية:

يشير مفهوم صنع السياسة التعليمية إلى مجموعة الأنشطة الرسمية وغير الرسمية التي تؤثر على السياسة في جميع المستويات السياسية والإدارية ، بدأً من تحديد المشكلة حتى تنفيذ الحلول والقرارات المقترحة لها.(أحمد مصطفى الحسين، ٢٠٠٢، ص٤٢).

كما يمكن تعريف السياسة التعليمية على أنها عملية منظمة تتبع الأسلوب العلمي، وتتم على خطوات عدة متتالية تبدأ بتحديد المشكلة، وتنتهي بالقوانين والقرارات المرتكزة على منهجية علمية، وتتسم بتوجهها المستقبلي.(أسماء عبد السلام عبد القادر، ٢٠١٠، ص ٣٤٠).

ويعرف الباحث السياسة التعليمية إجرائياً بأنها: جزء من السياسة العامة للدولة تؤثر فيها وتتأثر بها، وتقوم على مجموعة من المبادئ هي تكافؤ الفرص التعليمية، تنمية السلوك الديمقراطي، إعلان مبادئ حقوق الإنسان، تنمية العقلية العلمية، تعزيز الهوية الثقافية، تنمية الوازع الديني والأخلاقي، والتي لم ترتق إلى رجة عالية من الكفاءة لتعزز النظام التعليمي القائم.

محـــــاور البحـــث:

يدور البحث حول محوريين هما:

المحور الأول: التأصيل الفلسفي للسياسة التعليمية

تعبر فلسفة التعليم في أي مجتمع مهما اختلفت توجهاته عن الرؤية الفكرية والنظرة الشاملة المتكاملة التي تستند إليها الأهداف العامة التي توجه النظام التعليمي أو النشاط التربوي كله، والتى تبنى على نظرة متسقة إلى الفرد والمجتمع وإلى معنى القيم، هذا من جانب ومن جانب آخر تسعى لتحقيق النمو الكامل لجوانب شخصية الفرد من خلال تفاعله التام مع البيئة بحيث يتأثر بها ويؤثر فيها(محمد الهادي عفيفي، ١٩٨٢، ص ٥٠)، ومن جانب ثالث يجب أن تكون تلك الرؤية شاملة متسقة، مستمرة، مترابطة، متطورة، متجددة، وهذا لايحدث إلا إذا كانت الأهداف العامة شاملة ومتسقة وواضحة، ومن ثم تتشكل فلسفة التعليم المتمثلة في أهدافه بنيته وصيغته وهيكله التعليمى والمعرفي، وسلمه التعليمى، ووسائله في إطار فلسفة المجتمع الذي نشأ فيه مهما اختلفت طبيعته ومهما تباينت أغراضه (لطفي بركات أحمد، ١٩٨٦، ص ٤٤)، فبناء النظام التعليمي لأي بلد يأخذ في اعتباره

مجموعة من العوامل؛ الطبيعة البشرية، طبيعة المجتمع، التقاليد التربوية السائدة في هذا المجتمع، وكل هذه جوانب نسترشد بها في وضع أهداف النظام وفي تقسيم مراحله ورسم تفريعاته .

إن أي تربية تشرع في بناء البشر دون أن تستهدي بفلسفة تربوية مصاغة ديمقراطياً ومقبولة شعبيًا، هي تربية غير سليمة. ففي غيبة فلسفة التربية، تتهيأ الظروف كي يخضع بناء البشر للأفكار المتردية، وتتميع المعايير وتختلط الأمور. ويكاد يجمع المفكرون التربويون على أن أول أدواء واقعنا التربوي، والعلة الكبرى فيه وأول ما أصابه بالوهن والعجز عن تحقيق غاياته، هو غياب فلسفة تربوية رشيدة. فكل ما تم من جهود في مجال إصلاح نظام التعليم وعلاج مشكلاته وتطويره لم تأت ثمارها، بل لقد ذهب كثير من جناها، لأنها لم تقم في إطار فلسفة تربوية جامعة تضم مختلف عناصر هذا النظام، وتؤدى بها جميعًا إلى مصب واحد هو بناء الإنسان.(عبد الفتاح إبراهيم تركي، ٢٠٠٥، ص ٢٥١).

وتؤكد الأدبيات أن السياسة التعليمية لابد أن تصدر عن فلسفة تربوية واضحة للتعليم، تم وضعها على أسس صحيحة استنادًا إلى فلسفة المجتمع. وفي حال افتقاد تلك الفلسفة أو غموضها، تُصاب السياسة التعليمية بدورها بالخلل في كثير من الأحيان. ومن ثم، صار مطلوبًا أن تنطلق السياسة التعليمية الجديدة من تحديد دقيق وواضح للفلسفة التربوية للتعليم، التي تعبر عن المجتمع وتعكس فلسفته ومبادئه وتوجهاته ومشروعه الحضاري. ولذا من الضروري العمل على صياغة فلسفة تربوية واضحة للتعليم.(أحمد محمود الزنفلي، ٢٠١٤، ص١-٩٦).

وتنطلق الفلسفة التربوية التي تقوم عليها السياسة التعليمية من فلسفة المجتمع المصري المتمثلة فيما يلي:(وزارة التربية والتعليم،٢٠١٢، ص ١١).

١) المصريين أتقياء أنقياء بالفطرة يؤمنون بقضاء الله وقدره، ويعتنقون عقيدة التوحيد، كما أن المصريين يتمسكون بجذورهم وأرضهم ويعشقونها.

٢) إن بناء الأسرة هدف سام لكل مصري لاعتبارات دينية واجتماعية واقتصادية، أهمها تماسك نسيج المجتمع، تقبل الثقافات المختلفة وامتصاصها للتعايش معها.

٣) مجموعة من المتغيرات المجتمعية داخل المجتمع المصري نتيجة مجموعة من التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٤) الانطلاق من مجموعة من الاتجاهات بعضها يدعو إلى تحرير العقل وآخر يتعامل مع حرية الفكر وإعمال العقل، مع المحافظة على التراث، بغية الوصول إلى حالة من الجدل حول القديم والحديث من أجل الوصول لاتجاه توافقي من بين تلك الاتجاهات.

٥) المحافظة على الدين ومتطلباته، وعدم استخدام الدين لأهداف سياسية باعتبار الدين محور حياة للمواطن المصرى، كذلك المحافظة على القيم الإنسانية.

٦) المجتمع المصري يمتلك ثقافة عريقة لها طابعها الخاص وثوابتها التي ترتكز عليهاوتحافظ عليها، مع استيعاب كثير من الحضارات والثقافات التي تمتزج وتتلاحم معها اجتماعيًا وثقافيًا مع احتفاظها بطابعها وثوابتها.

٧) ظهور أجيال جديدة أكثر تحررًا وترابطًا ومعاصرة، وحرصاً على العلم مستخدمة في ذلك مجموعة من تقنيات الاتصال والمعلومات بحرفية هائلة، لتكون ذهنيته ذهنية مواطن عالمى يعيش بيئة محلية.

٨) ظهور أجيال جديدة تؤمن بأهمية العقل إيماناً عميقًا ينير لها الطريق.

٩) ظهور جيل يمتلك القدرة على استخدام تقنيات ووسائل تكنولوجية حديثة.

١٠) ظهرت نماذج للتغير في حياة المجتمع المصري للتعليم، والعمل من خلال الأساطير والأمثال والحكايات والأغانى الشعبية والفتاوى وعادات المجتمع وتقاليده ومعتقداته.

١١) تقبل المجتمع فكرة الهجرة للعمل أو للعلم في ظل التحولات العالمية والأزمات الاقتصادية.

١٢) ما طرأ من تحول في مكونات البناء الاجتماعي المصري، جعلت نظرة الإنسان المصري تختلف للحياة ومن ثم ظهور مجموعة من الأنماط السلوكية الجديدة، نتيجة لاتساع فكرة التواصل والاتصال والمعلومات التى مهددت للثورة وساهمت في نجاحها.

المحور الثاني: التأصيل الفكري للسياسة التعليمية

١) مفهوم السياسة التعليمية:

تعرف السياسة التعليمة بأنها خطة تربوية قابلة للتنفيذ تتم بالتنسيق بين الفنيين الذين يضعون الخطط ويتابعوا التنفيذ وبين صناع السياسة التربوية وتتصف بالثبات والوضوح والتكامل والمرونة وأن تكون توجيهية لا تفصيلية وأن تكون مقبولة من جميع القائمين على العمل التربوي ولا تتأثر بتعيين وزير ولكي تكون السياسة التعليمية فعالة وواضحة فلا بد من

تسجيلها في صورة مكتوبة يتم إعلانها ونشرها على العاملين.(إبراهيم عصمت مطاوع، ٢٠٠٢، ص٨).

كما تعرف السياسة التعليمية بأنها عملية منظمة تتبع الأسلوب العلمي، وتتم على خطوات عدة متتالية تبدأ بتحديد المشكلة، وتنتهي بالقوانين والقرارات المرتكزة على منهجية علمية، وتتسم بتوجهها المستقبلي.(أسماء عبد السلام عبد القادر، ٢٠١٠، ص ٣٤٠).

كما أنها تعبر عن مجموعة القوانين والمبادرات التي تحدد شكل وأداء النظم التعليمية على المستويين الوطني والمحلي، والمبادئ والإجراءات المتعلقة بالقضايا التعليمية والتي ينبغي اتباعها لتحقيق الأهداف المنشودة، وهي العملية التي تترجم فيها الحكومات رؤيتها السياسية إلى برامج وإجراءات لتحقيق النتائج المطلوبة.(Jane Bates,et.al, 2011, P30)

مما سبق يتضح كون مفهوم السياسة التعليمية مفهومًا معقدًا يهدف إلى اختيار أفضل البدائل لتنفيذها، وعملية تتفاعل فيها المنظمات واللجان والهيئات الحكومية للتعرف الجيد على المشكلات وتحليلها، وتحليل المعلومات وتحديد الأهداف وتقسيم الامتيازات للوصول إلى أفضل البدائل لتحقيق الأهداف العامة. وبشكل عام تمثل السياسة التعليمية الرؤية المستقبلية والتخطيط الشامل والمتكامل الذي بموجبه يستطيع المجتمع أن يحقق أهدافه وطموحاته من خلال مخرجات العملية التربوية والتعليمية، وأن السياسة التعليمية لابد أن تراعي طبيعة المجتمع وقيمه وثقافته وطموحاته وغاياته، ولذلك تعد سياسة التعليم مرآة تعكس فلسفة المجتمع وأهدافه واتجاهاته.

٢) أهمية السياسة التعليمية:

تنبع أهمية السياسة التعليمية من ارتباطها بالعنصر البشري، الذي يمثل أهم عناصر المجتمعات وصانع تقدمها. ويرى البعض بأن السياسة التعليمية تساعد على توحيد الفهم والتصرفات نحو التعليم، واتخاذ القرار بسهولة، إذا أنها تمثل الإطار العام للعملية التعليمية بما فيها من قوانين وتشريعات ضابطة للعمل التربوي.(عبد الحميد عبد الفتاح شعلان، ٢٠١٠، ص١٦).

وتصاغ أهداف السياسة التعليمية بمشاركة مجتمعية من خلال التكامل بين ثلاث مجموعات أساسية، وهي: المجموعات الرسمية، ومجموعات غير الرسمية، ومجموعات القوى الخارجية ومن أهمها الاقتصاد العالمي وانعكاساته المختلفة على السياسة التعليمية. وتختلف أهداف السياسة التعليمية من دولة لأخرى؛ بسبب اختلاف النظم السياسية وفلسفة

وأيديولوجية تلك المجتمعات. فلكل دولة سياسة تعليمية لها أهداف عامة وطبيعة فلسفية وثقافية وروحية تعكس احتياجات المجتمع وفق المتطلبات العالمية، كما أن لها أهدافا سياسية تعبر عن الاتجاهات القومية، وأهدافا اقتصادية، وأهدافا تربوية عامة تحدد الموجهات الرئيسية للنظام التعليمي وأخرى خاصة بمراحل التعليم المختلفة. ويتمثل الهدف والغاية الأساسية المتوخاة من كل سياسة تعليمية في الوصول بالمتعلم إلى امتلاك شخصية قوية متوازنة، وتكوين هوية ثقافية سليمة.(الغالي أحرشاو، ٢٠٠٩، ص١٦).

مما سبق يتضح أن أهمية السياسة التعليمية تنحصر في اهتمام الدولة بمواردها البشرية والطرق المثلى لتنميتها، إيماناً منها بأن المكون البشري هو الأساس في أي عملية تنموية.

٣) خصائص السياسة التعليمية:

للسياسة التعليمية مجموعة من الخصائص والسمات تمثل المبادئ والقيم والتوجهات التي تلتزم الدولة بتحقيقها، ومن أبرز هذه الخصائص ما يلي:

أ. **الموضوعية: تستند السياسة التعليمية إلي فلسفة التربية المنبثقة من فلسفة المجتمع والمعبرة عن موروثه الثقافي وتطلعاته المستقبلية، ومن ثم تغيب عنها السمة الذاتية المرتبطة بالأشخاص وتكتسب السمة الموضوعية التي تجعل انحيازها إلى مجموع الناس بخصائصهم ومشكلاتهم وطموحاتهم. وذلك يتيح للسياسة التعليمية فرصة الاستقرار والاستمرار، مما يمكن المخططين من رسم الخطط اللازمة لترجمة الاستراتيجية التعليمية إلى برامج ومشروعات.**

ب. **التطورية: لما كان التغير والتطور سنة كونية يستحيل تجاهلها، فإن السياسة التعليمية تخضع لقدر من التطور يجعلها تتواكب مع جملة المتغيرات المجتمعية. فالاستقرار في السياسة التعليمية أمر نسبي وإلا أصبح جموداً. ومن هنا تتطور السياسة التعليمية في أي مجتمع بتغير طبيعة المشكلات التربوية التي يواجهها.**

ج. **التحديد والوضوح: تعني السياسة التعليمية بتعيين الاختيارات التربوية الأساسية التي يتفق عليها المجتمع، وتحديد الأهداف الواجب تحقيقها وصياغتها بوضوح تام حتى يسهل تنفيذها.**

د. **الشمولية: تهتم السياسة التعليمية بالنظرة الكلية إلي المسألة التعليمية، وتعني بالإطار العام والعلاقات المتداخلة بين منظومة التعليم والواقع المجتمعي.(عبد العزيز بن عبد الله السنبل وآخرون، ٢٠٠٦، ص ٦٣-٦٤).**

مما سبق يتضح أن للسياسة التعليمية خصائص ذلك أنها تؤكد على الهوية الثقافية للمجتمع التي نشأت فيه، كما أنها عملية مستمرة تواجه تحديات العصر ومتطلباته، وأنها تهتم بالتعليم ككل وليس أجزاء، فهي تهدف الى تنمية وتطوير التعليم في مختلف أجزائه، كما أنها تتسم بالوضوح حتى يتم تنفيذها على الوجه الأكمل وتكون واضحة لمختلف الأطراف في مختلف مراحلها.

٤) وظائف السياسة التعليمية:

تبرز أدبيات السياسة مجموعة الوظائف الآتية للسياسة التعليمية:

أ- تشكل إطاراً مرجعياً وأيديولوجياً يوجه النظام التعليمي، وتأتي كتعبير عن مجموعة الرؤى والطموحات الاجتماعية من التعليم.

ب- تحدد علاقة الدولة والمجتمع بالتعليم.

ج- تحدد الهياكل والأهداف للمراحل التعليمية.

د- تحدد حركة التعليم صوب المستقبل الذي يستشرفه المجتمع.

هـ- تحدد صلة التعليم بالثقافات والحضارات المعاصرة.

و- تحدد الأدوار والمستويات داخل المنظومة التعليمية.

ز- تحدد مصادر ومواصفات الموارد المادية والبشرية.

ح- تحدد أساليب وطرق وأدوات تقويم النظام التعليمي.

ط- تحدد نوعية العلاقات القائمة بين المراحل التعليمية.

ي- تحدد نوعية العائد والمردود التعليمي على المجتمع وسوق العمل.

٥) معايير ومبادئ السياسة التعليمية:

ومن أهم المعايير والمبادئ التي تلتزم بها السياسة التعليمية:

أ- تكافؤ الفرص التعليمية: والذي يعد من أهم مرتكزات السياسة التعليمية لأي مجتمع، والتي تجد تطبيقاً لها في المجال التعليمي والتربوي وبخاصة في الإطار المعاصر. ويشير المصطلح إلى فتح الطريق لجميع الأطفال والشباب في المجتمع ممن لديهم الاستعداد للاستمرار في التعليم، ومن ثم الحصول على الوظائف والأدوار ذات المسئولية والقوة بغض النظر عن الخلفيات الاقتصادية والاجتماعية لأسرهم.

ب- تنمية السلوك الديموقراطي: ليست الديموقراطية مجرد شكل من أشكال الحكم، فهي أولاً وقبل كل شيء أسلوب في الحياة الاجتماعية يعتمد على التبادلية، وعلى اتساع مساحة

الاهتمامات المشتركة، وتنوع أعظم للقدرات الإنسانية، وكل هذا يتطلب مزيداً من النمو والتدريب على الحياة الديمقراطية بتطوير الخبرات التربوية الواعية الهادفة. من هنا تعول السياسات الاجتماعية المعاصرة على التربية في تنمية السلوك الديموقراطي لدى الأفراد، بحيث أصبح هذا المطلب معبراً في ذات الوقت عن هدف راسخ من أهداف السياسة الاجتماعية للتعليم.

ج- إعلاء مبادئ حقوق الإنسان: لقد استقر في تكوين السياسة الاجتماعية للتعليم في السياق المعاصر أن تدريس حقوق الإنسان في المدارس يعزز الوعي بالديموقراطية في المجتمع الإنساني الأعم والأشمل. وأن تأصيل مبادئ حقوق الإنسان في المجتمع المدرسي تعد مقدمة لازمة لبزوغ هذه المبادئ في الحياة اليومية للمجتمع الخارجي، وهي المبادئ التي تدور حول صيانة كرامة الإنسان والحرية والمساواة والعدالة.

د- تنمية العقلية العلمية: لقد أصبح من مبادئ السياسات الاجتماعية الراسخة في البلدان كافة بدرجات متفاوتة أن يكون العلم والبحث العلمي معيارين لشئون الحياة الاقتصادية والاجتماعية كافة، وأصبح امتلاك المجتمع لقاعدة علمية مؤسسة على كوادر من العلماء والباحثين وبنية مادية للبحث العلمي مطلباً رئيساً في تخطيط السياسات الإنمائية.

هـ- تعزيز الهوية الثقافية: يظل هدف تعزيز الهوية الثقافية هدفاً محورياً لأية سياسة تعليمية، فالذاتية الثقافية بما تتضمنه من سمات وقيم الشخصية الوطنية، وما تعنيه من عمق تاريخي واعتزاز بماض زاخر، ومنجزات حضارية أصبحت جزء من شخصية الأمة، وهذه المضامين كافة لاشك أن سبيلها إلى الاستعادة والحفظ والتقويم والتجديد إنما هو التعليم.

و- تنمية الوازع الديني والأخلاقي: لاشك أن تقدير الأديان واحترام القيم الدينية عموماً يعد من أكبر اهتمامات السياسة الاجتماعية، ويشتق من ذلك تنمية الوزاع الديني والأخلاقي، حيث يعد الدين عنصراً ثقافياً مؤثراً والتعليم مرآة تعكس مطالب الثقافة وفروضها، ومن ثم لا يمكن التغاضي عن موقف السياسة التعليمية من الدين.(محمد بن معجب الحامد وآخرون، ٢٠٠٥، ص ٦٣-٦٥).

يتضح مما سبق أن السياسة التعليمية ترتكز على مجموعة من المبادئ حتى تحقق الأهداف المرجوة منها، تلك المبادئ تنبع من الواقع الثقافي والديني والاجتماعي والسياسي للدولة، ذلك أنها تقوم على الهوية الخاصة بها، ومعتقداتها تجاه حقوق الفرد وواجباته داخل الدولة.

٦) أبعاد السياسية التعليمية:

أ- البعد الدولي:

توجد مصالح لكل دولة تحرص على تحقيقها وتقف بالمرصاد لكل من يحاول الإضرار بها وخاصة القوى الكبرى، وعندما كانت بعض الدول في العالم النامي تتضمن مناهجها التي وضعتها بعد استقلالها لم تعتقد أنها تعزز الروح الوطنية عن طريق بث روح العداء للدول الاستعمارية على وجه العموم والدولة التي سبق أن كانت هي القائمة بالاستعمار على وجه الخصوص، واعتبر هذا عملاً عدائياً من شأنه أن يعكر صفوة العلاقات الجديدة ويكون حائلاً في طريق مستقبلها. وعندما حدثت حركة صلح بين دولة عربية وإسرائيل كانت الثانية حريصة حرصاً شديداً على ألا تتضمن مناهج التعليم في الأولى ما يثير مشاعر العداء لدى أبنائها تجاه إسرائيل.

وهناك دول تحتاج إلى معونات مادية أو بشرية أو علمية من دول أخرى، ومن شأن هذا أن يلقي بظلاله على ما يتصل بالدول المانحة في سياسة التعليم، إذ قد يتمثل هذا في تسهيلات إنشاء مؤسسات تعليمية أجنبية أو شيوع تعليم لغة دولة ما، كما تعتمد دولة على أخرى في إرسال بعثات تعليمية من أبنائها.

ب- البعد الإقليمي:

وهذا أبرز ما يتضح في سياسات التعليم في الدول العربية، فمنذ إنشاء جامعة الدول العربية، تظهر اتفاقيات ومعاهدات تستهدف التقريب تعليمياً بين جملة الدول العربية أو بين هذه الدول، ومع أن هذا التوجيه قد بدأ بكل الأسف ينقرض بعض الشيء، وتدريجياً في السنوات الأخيرة، إلا أنه في المقابل يظهر هذا البعد على مستوى تجمعات إقليمية أصغر، كما هو الأمر بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، وأبرز مثال على ذلك ما تم الاتفاق عليه من أهداف لمراحل التعليم المختلفة ومناهجه في هذه الدول مما يحتم أن تتقارب سياسات التعليم فيها إلى حد كبير.

وعندما تم تخفيض عدد سنوات الدراسة في المرحلة الابتدائية بمصر فصارت خمساً بدلاً من ست، وجهت كثير من الانتقادات على أن ذلك سيضر بآلاف من أبناء المصريين الذين يتعلمون في بعض الدول العربية حيث يعمل آباؤهم ويسبب لهم مشاكل في النقل من مصر أو العكس.

ج- البعد الحكومي:

ربما يكون هذا البعد في دول العالم النامي- بصفة خاصة- هو أقوى وأبرز الأبعاد نظراً للدور المتضخم للدولة وأجهزتها والضعف الواضح للمؤسسات والتنظيمات غير الحكومية أو اختفائها، أو شكلياتها، وبالتالي فإن ما تريده الحكومة وما تستهدفه هو الذي تترسم السياسة التعليمية خطاه، وبالتالي فإن توجه هذه الحكومة أو تلك إلى سياسة الشمولية والهيمنة أو إلى سياسة ليبرالية لابد بالضرورة أن يكون هو نفسه توجه السياسة التعليمية، وقد بدا واضحاً في السنوات الأخيرة كيف كانت سياسات بعض الحكومات تتسم بالشمولية مما جعل التعليم خاضعاً في جملته لهيمنة الدولة وفي مقابل ذلك تقدم التعليم مجانياً، فلما تحولت السياسة العامة إلى ما عرف "بالخصخصة: بدأ إقبال واضح على التعليم الخاص.

د- البعد المجتمعي:

بطبيعة الحال يجب أن يكون هناك توحد بين هذا البعد والبعد الحكومي، لكن غياب الممارسة الديمقراطية بشكل كلي أو جزئي عن بعض المجتمعات لابد أن يؤدي إلى التمايز والمفارقة، وعلى ذلك تحاول سياسة التعليم ألا تجئ مناقضة للأعراف السائدة، فإذا كان من أعراف وتقاليد مجتمع أن يكون هناك انفصال بين الذكور والإناث، كان لابد أن تراعي سياسة التعليم هذا في إنشاء المدارس بل وفي تصميم ووضع مناهج التعليم كما نرى في بعض المجتمعات.

٧) مراحل صنع السياسة التعليمية:

تتم عملية السياسة التعليمية وفقا للمراحل التالية:

- **المرحلة الأولي، تحديد المشكلة: حيث يبدأ إعداد السياسة عند إحاطة الحكومة بموقف أو مسألة أو مشكلة معينة، تتضح من الشعور بعدم الرضا عن السياسة الحالية واتفاق الآراء حول هذا الشعور وعلم الحكومة بالمشكلة إما عن طريق أحد صانعي السياسة في**

البرلمان أو الجهاز التنفيذي أو الإدارات الحكومية، ثم تبدأ الجهة المسئولة الرسمية في دراسة الموقف والأسباب التي أدت إليه كما تحدد السياسة في ضوء أهداف الدولة.

- **المرحلة الثانية، مرحلة جمع الحقائق والتشاور: وذلك مع الأطراف المعنية مثل الهيئات وجماعات المصالح واللجان البرلمانية، وهي مرحلة بلورة الآراء حول نقاط محددة ووضع بعض التصورات للحلول البديلة.**
- **المرحلة الثالثة، صياغة السياسات البديلة: وهي مرحلة ظهور البدائل، وفي هذه المرحلة يبدأ وضع الحلول المختلفة للمشكلة، وهو ما تنهض به الأطراف صاحبة المصلحة، والمؤسسات العامة، والإداريون الذين تقع المشكلة في نطاق اختصاصهم.**
- **المرحلة الرابعة، مرحلة النقاش العام: وهنا تخضع بدائل السياسة المقترحة لنقاش داخل المؤسسة الحكومية طبقاً للإجراءات الدستورية في مؤتمرات تعقدها الأحزاب أو جماعات المصالح أو الإعلام والنقاش بين الحكومة والأطراف المعنية ومحاولة الوصول إلى اتفاق داخل الحكومة.**
- **المرحلة الخامسة، اتخاذ القرار: وتتضمن المرحلة الخامسة حسم الاختيار بين البدائل بصدور قرار سلطوي ملزم من قبل الجهة الرسمية المختصة، ولا تمثل هذه المرحلة نهاية المطاف في عملية صنع السياسات إذ تمثل المرحلة الخامسة – مرحلة التشريع – حيث يتم اختيار أحد الحلول المفروضة، والقرار هنا لمجموعة من صانعي السياسة ذوي النفوذ ثم تعرض السياسة المختارة على الهيئات التشريعية لإقرارها لتأخذ قوة القانون.**
- **مرحلة تنفيذ السياسة: ويتطلب ذلك توافر الاعتمادات المطلوبة، وتطبيق أساليب الثواب والعقاب على القائمين على التنفيذ.**
- **مرحلة التغذية العكسية: وهي آخر حلقة في عملية صنع السياسة وعن طريقها يحدد صناع السياسة أوجه القوة والضعف، وما يترتب عليها من آثار متوقعة وغير متوقعة.(محمود عبد المجيد عساف وصهيب كمال الأغا، ٢٠١١، ص ٨٩).**

٨) مصادر اشتقاق السياسة التعليمية:

عند الشروع في عملية صنع السياسة التعليمية ينبغي الرجوع إلى المصادر اللازمة لاشتقاقها، والمتمثلة في مصدرين رئيسيين هما المصادر الداخلية والخارجية، ويصنف هذان المصدران فيما يلي:

أ- المصادر الداخلية:

وهي من أهم مصادر اشتقاق السياسة التعليمية، وتتمثل في:

- **الدستور : وهو القانون الأعلى في المجتمع أو مجموعة القواعد الأساسية التي يتم وفقًا لها تنظيم الدولة وممارسة الحكم فيها ، ويرتبط بالدولة باعتبارها هرم المؤسسات السياسية ، ويحدد تنظيم السلطات العامة في الدولة من حيث كيفية تكوينها واختصاصها وعلاقتها ببعضها البعض وبالمواطنين.**
- **القوانين : وهي المصدر الثاني الموجه للسياسات العامة في الدولة، وتمثل الترجمة للدستور في صورة قوانين ملزمة للدولة والأفراد.(سعاد محمد عيد، ٢٠١٣، ص ٤٦-٤٨)**
- **الأيديولوجية السائدة في المجتمع: وتتمثل في الأفكار والآراء والمعتقدات المتكاملة، والقيم المتفاعلة فيما بينها حول الواقع الاجتماعي.**
- **القيم والمبادئ السائدة في المجتمع : وتتضمن المبادئ الأخلاقية والأسس العامة للتعامل الفردي والجماعي.(عوض توفيق عوض، وناجي شنودة نخلة، ٢٠٠٠، ص٦٨).**
- **الخبرة التاريخية القومية : وهم الخبراء أصحاب الرؤية الشاملة المتكاملة، المدركين للخبرات السابقة، ويضيفون الجديد على هذه الخبرات المتراكمة للإفادة منها في صنع السياسة التعليمية.(شريفة بنت عبد الله بن علي اليافعي، ٢٠١٥، ص١- ٢٧).**

ب- المصادر الخارجية:

وتتمثل المصادر الخارجية لاشتقاق السياسة التعليمية في:

- **التقارير الدولية : ويتم الاستعانة بالمبادئ التي أوصت بها هذه التقارير، والوثائق الصادرة عن المؤسسات الدولية المعنية بالتنمية الاجتماعية والتعليم، وما جاء فيها من معلومات لواقع الممارسات الفعلية لبعض الأنظمة التعليمية في الدول المختلفة.(عبد الجواد بكر،٢٠٠٢، ص١٦-١٧).**
- **المؤتمرات الدولية : تمثل التوصيات الصادرة عن هذه المؤتمرات رافدًا مهمًا وموجهًا لصانعي السياسة التعليمية ومتخذي القرار؛ لكونها حصيلة علمية نظرية واسعة لوضع**

السياسة التعليمية، والبرامج والمشاريع والأنشطة التي يتم تنفيذها.(سعاد محمد عيد، ٢٠١٣، ص٤٦-٤٨).

- **النظريات التربوية : تتطلب عملية صنع السياسة التعليمة إدراك النظريات التربوية والنماذج الفكرية التربوية المتكاملة والمترابطة، وأخذها بعين الاعتبار وتفسيرها في إطار السياق المجتمعي.(حسين مجبل الرشيدي وحجاج مبارك العجمي عبد الله سالم العازمي، ٢٠١٢، ص٥٩٦.).**
- **نتائج الدراسات المقارنة : ويتم الاستفادة منها كوسيلة فعالة في التعرف على نماذج وخبرات مجتمعية وعالمية مختلفة ومتعددة لتكامل السياسات المجتمعية في ضوء المتغيرات العالمية.(شريفة بنت عبد الله بن علي اليافعي، ٢٠١٥، ص٢٠).**

٩) آليات صنع السياسة التعليمية:

تتعدد آليات صنع السياسة بشكل عام والسياسة التعليمية بشكل خاص، وتختلف الدول في أخذها بهذه الآليات حسب الفكر السياسي السائد لحكومات تلك الدول، والأنظمة الحاكمة التي تسير عليها، سواء كانت تطبق النظم الديمقراطية، أو البيروقراطية. وتتمثل هذه الآليات في:

أ- الاستفتاء:

ويقصد به عرض موضوع السياسة على المواطنين للأخذ بآرائهم من حيث الموافقة أو الرفض، ويعتبر الاستفتاء من أولى الخطوات التي تتبعها الحكومة في صنع السياسة التعليمية والإصلاح التعليمي، حيث توجه الحكومة استفتاء حول الإصلاح التربوي المطلوب للأخذ بهذه الآراء عند صنع السياسة التعليمية.(ماجد راغب الحلو، ٢٠٠٥م، ص٩٩).

ب- إعلان الوثيقة:

وهي الوثيقة التي تعلنها الدولة، وتتضمن ملامح سياستها التعليمية والتغيير المطلوب، ويسبق هذا الإعلان للوثيقة التعليمية عدة خطوات تطبيقية تتمثل في عقد المؤتمرات والندوات وورش العمل المتخصصة، التي تضم أهل الخبرة والمختصين لمناقشة مجموعة من المشكلات التربوية.(ماجد راغب الحلو، ٢٠٠٥، ص١٠٠).

ج- بيوت الخبرة والمكاتب الاستشارية:

وتستخدم بشكل أكثر في الدول النامية، للاستفادة من خبرات الدول المتقدمة والمكاتب الاستشارية. (محمد كامل الكردي، ٢٠٠١، ص٤٠٠)

د- الندوات والمؤتمرات التربوية:

وهي من المجالات الجيدة لمناقشة قضايا ومشكلات التعليم، وتبادل الآراء والخبرات بين مجموعة من التربويين والمهتمين بالقضايا التربوية، من خلال تحليل القضايا والمشكلات التعليمية وطرح الحلول والمستجدات العالمية.(نهي حامد عبدالكريم، ٢٠٠٩، ص٥٤).

هـ- البحوث والدراسات المقارنة:

وتهدف إلى التوصل إلى النسق العام للتطورات المختلفة في السياسات التعليمية، وإيجاد نظريات تفسر هذه التطورات، وتقويم السياسة التعليمية في ضوء أهدافها، ومن أمثلة هذه البحوث، البحوث التخصصية والتي تهدف إلى الإسهام المعرفي في تخصص معين وتعديل مفاهيمه، وبحوث السياسات وتهدف إلى البحث في مشكلة معينة أو تقويم نجاح سياسة معينة، والبحوث النقدية وتهدف إلى مناقشة موضوع ما بطريقة نقدية تصف الظروف الاجتماعية السائدة وجوانب القصور، وتحتل الدراسات المقارنة في مجال السياسة التعليمية مكانة هامة في التعرف على نماذج صنع السياسة التعليمية وأساليب تطويرها في الدول المختلفة، وتساعد على استخلاص تعميمات ومبادئ وتجارب يمكن الاستفادة منها في طرح الحلول المناسبة للسياق الثقافي للدولة التي تحتاج إلى حل لمشكلاتها في السياسة التعليمية.(نادية يوسف كمال، ٢٠٠١، ص١٩٠).

و- المجالس التعليمية والاستشارية:

وهي المجالس التي يتم بمقتضاها إشراك القطاعات المجتمعية المختلفة مع الحكومة في صنع السياسة التعليمية، وتعمل الوزارات على تشكيل هذه المجالس لتضم ممثلين من الحكومة والنقابات والمؤسسات الأكاديمية والجامعات ومراكز البحث والصحافة، وتقوم هذه المجالس بمناقشة السياسات التي تقع ضمن اختصاصاتها.

(Hugh Busher, & Alma Harris, 2000, p21)

ز- ورش العمل وحلقات النقاش:

وتأتي هذه الآلية بعد القيام بالبحوث والدراسات المرتبطة بإعداد السياسة التعليمية، ويتم التوصل في ختامها إلى قرارات معينة، وهي أسلوب ديمقراطي يسمح بتعدد الآراء ومناقشتها بين المختصين والخبراء وأساتذة الجامعات والقيادات السياسية وممثلي المجالس والأحزاب والجمعيات المختلفة وأولياء الأمور.(منار محمد بغدادي، ٢٠٠٩، ص٥٠).

ح- التقارير:

وهو أحد أهم الأدوات التي توفر المعلومات والأفكار للقيادات العليا، وتختلف هذه التقارير في تفصيل المعلومات الواردة فيها وفقًا للهدف الذي بنيت عليه.(شريفة بنت عبد الله بن علي اليافعي، ٢٠١٥، ص١- ٢٧).

ط- وسائل الإعلام:

تساهم وسائل الإعلام المختلفة- السمعية منها والمرئية - في صنع السياسة التعليمية من خلال تزويد صانعي السياسة التعليمية بالمعلومات والحقائق اللازمة، ومعرفة اتجاهات الرأي العام، من خلال عرضها للآراء والأفكار المختلفة، مما يؤثر على توجهات أفراد المجتمع وطموحاتهم، ويساعد في عملية وضع البدائل واختيار المناسب منها، كما تمثل وسائل الإعلام أداة ووسيلة لنقل القوانين والقرارات التي يقرها صانعو السياسة التعليمية، والعمل على نشرها وتحليلها وتفسيرها وتوضيح مبرراتها للمجتمع ومدى تحقيقها للأهداف العامة للدولة.(صلاح السيد بيومي، ٢٠٠٥، ص٥٧-٥٨).

نتائج البحث:

- **تعبر فلسفة التعليم في أي مجتمع مهما اختلفت توجهاته عن الرؤية الفكرية والنظرة الشاملة المتكاملة التي تستند إليها الأهداف العامة التي توجه النظام التعليمي أو النشاط التربوي كله.**
- **بناء النظام التعليمي لأي بلد يأخذ في اعتباره مجموعة من العوامل؛ الطبيعة البشرية، طبيعة المجتمع، التقاليد التربوية السائدة في هذا المجتمع.**
- **إن أحد أهم أهداف التربية أن تشرع في بناء البشر دون أن تستهدي بفلسفة تربوية مصاغة ديمقراطياً ومقبولة شعبيًا.**

- **مفهوم السياسة التعليمية مفهومًا معقدًا يهدف إلى اختيار أفضل البدائل لتنفيذها، وعملية تتفاعل فيها المنظمات واللجان والهيئات الحكومية للتعرف الجيد على المشكلات وتحليلها، وتحليل المعلومات وتحديد الأهداف وتقسيم الامتيازات للوصول إلى أفضل البدائل لتحقيق الأهداف العامة. وبشكل عام تمثل السياسة التعليمية الرؤية المستقبلية والتخطيط الشامل والمتكامل الذي بموجبه يستطيع المجتمع أن يحقق أهدافه وطموحاته من خلال مخرجات العملية التربوية والتعليمية، وأن السياسة التعليمية لابد أن تراعي طبيعة المجتمع وقيمه وثقافته وطموحاته وغاياته، ولذلك تعد سياسة التعليم مرآة تعكس فلسفة المجتمع وأهدافه واتجاهاته.**
- **تنحصر أهمية السياسة التعليمية في اهتمام الدولة بمواردها البشرية والطرق المثلى لتنميتها، إيماناً منها بأن المكون البشري هو الأساس في أي عملية تنموية.**
- **للسياسة التعليمية مجموعة من الخصائص منها: الموضوعية، التطورية، التحديد والوضوح، الشمولية.**
- **تؤكد السياسة التعليمية على الهوية الثقافية للمجتمع التي نشأت فيه، كما أنها عملية مستمرة تواجه تحديات العصر ومتطلباته، وأنها تهتم بالتعليم ككل وليس أجزاء، فهي تهدف الى تنمية وتطوير التعليم في مختلف أجزائه، كما أنها تتسم بالوضوح حتى يتم تنفيذها على الوجه الأكمل وتكون واضحة لمختلف الأطراف في مختلف مراحلها.**
- **للسياسة التعليمية مجموعة من الوظائف أهمها: تشكل إطاراً مرجعياً وأيديولوجياً يوجه النظام التعليمي، وتأتي كتعبير عن مجموعة الرؤى والطموحات الاجتماعية من التعليم، تحدد صلة التعليم بالثقافات والحضارات المعاصرة، تحدد مصادر ومواصفات الموارد المادية والبشرية.**
- **تقوم السياسة التعليمية على مجموعة من المبادئ منها :تكافؤ الفرص التعليمية، تنمية السلوك الديموقراطي، إعلاء مبادئ حقوق الإنسان، تنمية العقلية العلمية، تعزيز الهوية الثقافية، تنمية الوازع الديني والأخلاقي.**
- **إن السياسة التعليمية ترتكز على مجموعة من المبادئ حتى تحقق الأهداف المرجوة منها، تلك المبادئ تنبع من الواقع الثقافي والديني والاجتماعي والسياسي للدولة، ذلك أنها تقوم على الهوية الخاصة بها، ومعتقداتها تجاه حقوق الفرد وواجباته داخل الدولة.**

- **للسياسية التعليمية مجموعة من الأبعاد منها، البعد الدولي، البعد الإقليمي، البعد الحكومي، البعد المجتمعي.**
- **تمر السياسة التعليمية بمجموعة من المراحل لصنعها على الترتيب، تحديد المشكلة، جمع الحقائق والتشاور، صياغة السياسات البديلة، النقاش العام، اتخاذ القرار، مرحلة تنفيذ السياسة، ثم التغذية الراجعة.**
- **تشتق السياسة التعليمية من عدة مصادر منها الداخلية :كالدستور، القوانين، الأيديولوجية السائدة في المجتمع، القيم والمبادئ السائدة في المجتمع ، الخبرة التاريخية القومية، ومنها المصادر الخارجية، كالتقارير الدولية ، المؤتمرات الدولية ، النظريات التربوية ، نتائج الدراسات المقارنة.**
- **من أهم آليات صنع السياسة التعليمية الاستفتاء، إعلان الوثيقة، بيوت الخبرة والمكاتب الاستشارية، لندوات والمؤتمرات التربوية، البحوث والدراسات المقارنة، المجالس التعليمية والاستشارية، ورش العمل وحلقات النقاش، التقارير، وسائل الإعلام.**

توصيات البحث

يوصي البحث بما يلي:

١) **ضرورة تبنى سياسة تعليمية تنبع من فلسفة المجتمع.**
٢) **أن يتم تطوير السياسة التعليمية فى ضوء المتغيرات والمستجدات العالمية.**
٣) **ضرورة انطلاق السياسة التعليمية من المبادئ الحاكمة لها.**
٤) **لابد أن تراعي السياسة التعليمية الأبعاد المختلفة المحلية، والإقليمية، والدولية.**

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

إبراهيم عصمت مطاوع، **التنمية البشرية والتعليم في الوطن العربي**، القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠٠٢م، ص٨.

أحمد محمود الزنفلي، "سياسة تعليمية جديدة لبناء المجتمع المصري المنشود" ، متطلبات لازمة وملامح مقترحة، **دراسات تربوية ونفسية**، جامعة الزقازيق – كلية التربية، ع (٨٥) ، ٢٠١٤م.

أحمد مصطفى الحسين، "مدخل إلى تحليل السياسات العامة"، **سلسلة الكتاب العربي الجامعي للتدريس في العلوم السياسية**، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمّان، ٢٠٠٢م.

أسماء عبد السلام عبد القادر، "دور البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية"، **عالم التربية، رابطة التربية الحديثة**، س(١١)، ع(٣١)، مايو ٢٠١٠م.

جابر عبد الحميد جابر، أحمد خيري كاظم، "**مناهج البحث في التربية وعلم النفس**"، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٦م.

جمال أحمد السيسي، "دور المدرسة الثانوية العامة في مواجهة تداعيات العولمة على الهوية الثقافية"، **مجلة كلية التربية بالمنصورة– مصر**، مجلد(٢)، ع(٧٥)، ٢٠١١م.

جمال محمد أبو الوفا وسلامة عبد العظيم حسين وطارق أبو العطا محمود، "الثقافة التنظيمية وانعكاساتها على تحقيق فعالية الخطة الإستراتيجية القومية للتعليم قبل الجامعي في مصر"، **مجلة كلية التربية جامعة بنها– مصر**، مجلد(٢١)، ع(٨٢)، ٢٠١٠م.

حسين مجبل الرشيدي وحجاج مبارك العجمي عبد الله سالم العازمي ، "السياسة التعليمية بدولة الكويت في ضوء مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية – دراسة تحليلية"، **مجلة كلية التربية**، عين شمس، مصر ، ع(٣٦)، الجزء(١)، ٢٠١٢م.

حسين مجبل الرشيدي وحجاج مبارك العجمي وعبدالله سالم العازمي، "السياسة التعليمية بدولة الكويت في ضوء مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية – دراسة تحليلية"، **مجلة كلية التربية**، عين شمس، مصر ،ع(٣)، ج(١)، ٢٠١٢م.

سعاد محمد عيد، **تخطيط السياسة التعليمية والتحديات الحضارية المعاصرة**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠١٣م.

سعيد إسماعيل علي، من ثورة بالتعليم الى ثورة على التعليم، **دراسات تربوية – مصر**، مجلد(٤)، ع(١٩)، ١٩٨٩م.

شريفة بنت عبد الله بن علي اليافعي، "صنع السياسة التعليمية المفهوم والآليات ، **عالم التربية**، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، س(١٦)، ع(٥٠)، ٢٠١٥م.

شريفة بنت عبد الله بن علي اليافعي، "صنع السياسة التعليمية المفهوم والآليات"، **مرجع سابق**، ص ص١ – ٢٧.

صلاح السيد بيومي، **صنع القرار السياسي – عصر مبارك نموذجًا**، القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠٠٥م.

عبد الجواد بكر، **السياسات التعليمية وصنع القرار**، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،٢٠٠٢ م.

عبد الحميد عبد الفتاح شعلان ، **السياسة التعليمية بين الواقع والمأمول**، القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، ٢٠١٠م.

عبد العزيز بن عبد الله السنبل وآخرون، **نظام التعليم في المملكة العربية السعودية**، ط٨، الرياض: دار الخريجين.

عبد الفتاح إبراهيم تركي، "حاجتنا إلى فلسفة للتربية حاجتنا إلى الهواء والماء"، **المؤتمر العلمي السابع عشر لكلية التربية بدمياط جامعة المنصورة بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة، دور كليات التربية فى إصلاح التعليم**، ١٢–١٣ نوفمبر ٢٠٠٥م.

عوض توفيق عوض، وناجي شنودة نخلة ،" السياسة التعليمية وإجراءات تنفيذها في مصر"، **دراسات في إصلاح سياسات ونظم التعليم في مصر في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة**، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، يونيو، ٢٠٠٠م.

الغالي أحرشاو ، " السياسة التعليمية وخطط التنمية العربية"، **مجلة الجامعة المغاربية**، الجامعة المغاربية طرابلس الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، س(٤)، ع(٨)، ٢٠٠٩م.

فيليب اسكاروس منقريوس، "**جودة المدرسة الثانوية العامة من منظور الطلاب: دراسة تحليلية**"، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، ٢٠٠٥م.

لطفي بركات أحمد، **في فلسفة التربية**، الرياض : دار المريخ للنشر، ١٩٨٦م.

ماجد راغب الحلو، **الاستفتاء الشعبي والشريعة الإسلامية**، بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، ٢٠٠٥م.

محمد إبراهيم مجاهد، "أزمة المدرسة الثانوية العامة المظاهر– الأسباب– الآثار– الحلول". **المؤتمر العلمي السابع لكلية التربية بطنطا (جودة التعليم في المدرسة المصرية" التحديات– المعايير– الفرص)، مصر**، مجلد(١)، ٢٠٠٢م.

محمد الهادي عفيفي، **في أصول التربية – الأصول الفلسفية للتربية**، القاهرة: مكتبة الأنجلو، ١٩٨٢م.

محمد بن معجب الحامد وآخرون، **التعليم في المملكة العربية السعودية رؤية الحاضر واستشراف المستقبل**، ط٣ ، الرياض: مكتبة الرشد، ٢٠٠٥م.

محمد خيري محمود، "الشراكة المجتمعية في إثراء المعرفة لتحسين التعليم: نموذج مقترح". **المؤتمر العلمي السادس للمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية المنعقد في الفترة من ٩- ١٠ يوليو، القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة**، الجزء الثاني، ٢٠٠٥م.

محمد كامل الكردي، **أساسيات الإدارة**، القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة، ٢٠٠١م، ص٤٠٠.

محمود عبد المجيد عساف وصهيب كمال الأغا،" رؤية مقترحة للتجسير بين البحث التربوي وصناعة السياسة التعليمية الفلسطينية دعوة للخروج عن المألوف"، **مؤتمر البحث العلمي مفاهيمه، أخلاقياته، توظيفه، الجامعة الإسلامية، غزة**، ١٠-١١/٥/٢٠١١م.

محمود مصطفى الشال، "الإقبال على شعبة الأدبي في الثانوية العامة": الواقع، الأسباب، الانعكاسات، وسبل العلاج دراسة تحليلية"، **مستقبل التربية العربية- مصر**، مجلد(١٠)، ع(٣٤)، ٢٠٠٤م.

منار محمد بغدادي، **السياسات التعليمية في الدول النامية والمتقدمة**، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٩م.

نادية يوسف كمال،" اتجاهات حديثة في صنع السياسة التعليمية"، **مستقبل التربية العربية**، مصر، المجلد(٧)، ع(٢٠)، ٢٠٠١م.

نهي حامد عبدالكريم، **صنع القرار في السياسة التعليمية الأطراف الفاعلة والآليات**، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٩م.

نيل نودنغز، **فلسفة التربية**، ولدر، كولورادو: دار وستفيو للنشر، ١٩٩٥م.

هاني محمود بني مصطفى، **السياسات التربوية والنظام السياسي**، الأردن: دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧م.

وزارة التربية والتعليم، **الإطار العام لمناهج التعليم قبل الجامعي**، مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية،٢٠١١م-٢٠١٢م.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

Hugh Busher , & Alma Harris, **Subject Leadership And School Improvement**, London, Paul Chapman Publishing Ltd, 2000.

Jane Bates,et.al, **Education Policy, Practice And The Professional**, London, Continuum International Publishing Group, 2011.